الأستاذ الدكتور حملاوي حميد

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

الهاتف : 0557413134

الدكتورة شرايطية شهرة

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

0662309816

chahracheraitia@gmail.com

hamid.hamlaoui@yahoo

عنوان المداخلة : التعليم الجامعي ودوره في تعزيز مقومات الأمن الإنساني

الملخص:

يعّد التعليم الجامعي أحد الحلقات الجوهرية في الحياة الإجتماعية والإقتصادية ،وهي المرحلة النهائية التي تنقل الفرد إلى عالم الشغل والمحطة الأساسية المحرّكة للتنمية ،وجودة التعليم العالي من بين المنطلقات ذات الأهمية البالغة التي تجعله يصل إلى المراتب العليا ويحقق أهدافه التي تتماشى مع متغيرات العصر ، ومن خلال تحقيق جودة التعليم العالي تتحقق المتطلبات المختلفة للدول وتحتل من خلاله المراتب الأولى ، فالجامعة مؤسسة خدمية، تكوينية ، تعليمية ،تؤثر في البناء الإجتماعي وتتأثر به وبإعتبارالأمن من الحاجات الأساسيّة للنفس، وبمفهومه العام هو الاطمئنان الذي ينتج عن الثقة وأمن الإنسان من الفقر والحرمان والخوف والعنف، وعلى الرّغم من أهميّة مفهوم أمن الدولة إلّا أنه لا يكفي لتحقيق أمن الأفراد؛ لذلك فقد تطوّر مفهوم الأمن الإنساني نظراً لتطور المجتمعات وتزايد التهديدات الدّاخلية والخارجيّة، مما تطلّب تركيزاً واهتماماً بالإنسان كفرد فاعل ومؤثّر في المجتمع.

وقد برزت أهميّة تحقيق الأمن الإنساني على جميع الأصعدة فهو يشمل إصلاح المؤسسات الدّاخلية اللازمة لضمان الأمن الشخصي والسياسي وضمان استقلاليّة الفرد، وحق الحصول على التعليم، والرعاية الصحيّة الملائمة وتوفير سكن كريم، وضمان حريّة التعبير، وحماية الفرد من التّعرض للعنف والإيذاء، وتكافؤ فرص العمل بما يُعزّز شعور الفرد بالانتماء وبالتالي النهوض بالمجتمع اقتصاديّاً وسياسيّاً وحضاريّاً وبالتالي أصبح من غايات الجامعات الأساسية لأن الفرد هو الآلية الأساسية التي تحرك كل هذه القطاعات .

الكلمات المفتاحية: الجامعة ، التعليم الجامعي ، الامن ، الأمن الإنساني .

Summary:

University education is one of the essential links in social and economic life, and it is the final stage that transfers the individual to the world of work and the main station that drives development. Achieving the quality of higher education that fulfills the various requirements of countries and occupies the first ranks through it. The university is a service, formative, educational institution that influences and is affected by the social structure, considering security as one of the basic needs of the soul, and in its general sense is the reassurance that results from trust and human security from poverty, deprivation, fear and violence. Despite the importance of the concept of state security, it is not sufficient to achieve the security of individuals. Therefore, the concept of human security has evolved due to the development of societies and the increase in internal and external threats, which required focus and attention on the human being as an active and influential individual in society.

The importance of achieving human security has emerged at all levels, as it includes reforming the internal institutions necessary to ensure personal and political security, ensuring the independence of the individual, the right to access education, adequate health care, decent housing, guaranteeing freedom of expression, protecting the individual from exposure to violence and abuse, and equal job opportunities, including: It enhances the individual's sense of belonging and thus the advancement of society economically, politically and culturally. Thus, it has become one of the basic goals of universities because the individual is the basic mechanism that drives all these sectors.

Keywords: university, university education, security, human security.

أولا: مدخل عام إلى الجامعة

01- مفهوم الجامعة :

إن مصطلح جامعة Université مأخوذة من كلمة Universités وتعني الاتحاد الذي يضم ويجمع أقوى الأسر نفوذا في مجال السياسة في المدينة من أجل ممارسة السلطة، وقد استخدمت الجامعة لتدل على تجمع الأساتذة والطلاب من مختلف البلاد والشعوب، حيث جاء هذا التجمع على غرار الاتحادات الصناعية والحرفية التي كانت تقوم بدور تعليمي مهم في العصور الوسطى.

وتعتبر الكلمة العربية "جامعة " ترجمة دقيقة للكلمة الإنجليزية المرادفة لها، لأننا إذا تأملنا الأصل اللغوي لرأينا أنها تفيد معنى "الجمع " من الفعل جمع بالعربية وبالإنجليزية Universalize الذي يفيد كذلك معنى جعل الأمر عاما.

ويعرف البعض الجامعة على أنها المكان الذي تتم فيه المناقشة الحرة المتفتحة بين المعلم والمتعلم وذلك بهدف تقييم الأفكار والمفاهيم المختلفة، وهي أيضا المكان الذي يتم فيه التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس من مختلف التخصصات وكذلك بين الطلاب المنتظمين في هذه التخصصات.

ويعرفها آخرون بأنها مؤسسة لها دور مهم في المحافظة على المعرفة وتنميتها ونقدها وتبني الطاقات المبدعة[1].

يعرف علماء الاجتماع الجامعة بأنها مؤسسة اجتماعية نشاطها موجه لتلبية الطلب الاجتماعي على التكوين العالي والمساهمة في التنمية الاجتماعية للمجتمع، أما عند الباحثين في مجال الاقتصاد فهي مؤسسة هدفها إعداد رأس المال البشري الضروري لقيادة التنمية الاقتصادية في بلد ما بأقل التكاليف الممكنة بمنطق الرشادة والاحتراز والتواصل العقلاني[2].

يعرف قاموس Merriam Webster الجامعة بأنها مؤسسة عالية المستوى غرضها التدريس والبحث ومنح شهادات أكاديمية خاصة لمن يرتادونها وعادة ما تبدأ بليسانس في حين تمنح شهادات عليا للباحثين في طور دراسات ما بعد التدرج[3].

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن الجامعة هي:[4]

* الجامعة مؤسسة اجتماعية تضم مجموعة من الأفراد، تقوم بنشر المعرفة والعمل على تقديمها من خلال البحث العلمي، إعداد القوى البشرية نقل التراث الثقافي.

* الاستقلال سمة من سمات الجامعة، حيث يعد الاستقلال من الأمور الضرورية التي لا غنى عنها لأية جامعة، حتى يمكنها التوصل إلى أهدافها والقيام بوظائفها دون قيود.

* المباني الجامعية من قاعات للمحاضرات ومكتبات وغيرها... لا تشكل وحدها جامعة على الرغم من أنها ضرورية إلا أنه هناك العديد من المحاور الأساسية للجامعة وهي (الطالب، الأستاذ، الإدارة، الإمكانيات المادية، المعرفة، المجتمع.)

02- أهداف الجامعة:

تعتبر الجامعات في مختلف دول العالم المتقدم والنامي أساسا من أسس التطور وخدمة المجتمع على قواعد ومعايير علمية سليمة، فهي من ناحية تقوم بإعداد القوى البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا واللازمة للعمل في شتى قطاعات المجتمع ومن ناحية أخرى تساهم في وضع خطط التنمية للنهوض بالمجتمع، بالإضافة إلى أنها السبيل لنشر المعرفة وتنميتها وتوظيفها، وهذه الوظائف تكاملية متصلة وعلى درجات متناسبة من الأهمية[5]، وكل وظيفة جزء لا يتجزأ من الوظيفة الأخرى وأساس في بنائها، فالعلاقة بينهم علاقة تأثير متبادل

ويحدد المختصون أن للجامعة ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في:[6]

أ- أهداف معرفية: وهي تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو تطويرا أو انتشارا.

ب- أهداف اقتصادية: والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خامات بشرية وما يحتاج إليه من خبرات في معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.

ج- أهداف اجتماعية: والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخطي ما يواجهه من مشكلات اجتماعية، وتتمثل الأهداف الاجتماعية في:

- تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريبا يتناسب وطبيعة تغير المهن.
- تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل: مكافحة الأمية، نشر الوعي الصحي وغيرها.
- تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.
- ربط الجامعة بالمؤسسات الإنتاجية في علاقات متبادلة.
- الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.
- تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع.
- إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات[7].

- العمل على خلق مدارس علمية ناجحة تتبنى البحوث التي تعمق العلم وتتصدى مشكلات المجتمع وتدفع حركة التنمية.
- توثيق صلتها بالمجتمع، فالجامعة هي الأمة في طريق التعليم ولذلك يجب أن تلبي الجامعة حاجات المجتمع.
- تكوين الطالب تكوينا سليما عقليا وعلميا فيكتسب مرونة فكرية ونظرة موضوعية للأشياء يجعله يقبل التطور والتجديد ويشارك في إحداث التقدم في المجتمع.

03- وظائف الجامعة:

لا شك أن للجامعة دور محوري وأساسي في المجتمع بحيث يرى في هذا الصدد الأستاذ "عمار بوحوش" – إن دور الجامعات يتمثل في تهيئة الجو لرجال العلم والمعرفة لكي يضعوا التصورات أمام كبار المسؤولين وقادة المجتمع وتزويدهم بالحقائق والتحليلات العلمية التي تمكنهم من فهم جوهر القضايا الاجتماعية واتخاذ القرارات الدقيقة أو سن القوانين التي تخدم المصلحة العليا للدولة والمجتمع– فبناء على هذا التعريف فإنه لا يمكن حصر دور الجامعة في تكوين وتخريج إطارات بشرية وإنما يتعدى ذلك إلى صناعة وإنتاج المعرفة، فضلا عن تقديم الآليات العلمية الصحيحة والدقيقة التي تمكن قادة المجتمع والدولة من بناء قراراتهم على أرضية علمية تساهم في رقي وتطور المجتمع[8].

ويمكن تحديد ثلاثة وظائف أساسية للجامعة وهي:

أ- إعداد القوى البشرية: حيث تعد هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي ارتبطت بالتعليم الجامعي منذ نشأته وذلك لإعداد المهن المختلفة في شتى التخصصات، وتعد عملية إعداد القوى البشرية من أهم القضايا وأكثرها إلحاحا على الجامعة باعتبارها المسؤولة عن تزويد الإنسان بالمعارف والمعلومات والمهارات والمبادئ التي تزيد من طاقاته وقدرته على العمل والإنتاج باعتبارها وسيلة تدريبية تزوده بالطرق العلمية والعملية والأساليب المتطورة في الأداء الأمثل، كما أنه تعمل على صقل قدراته العقلية ومهاراته اليدوية، بالإضافة إلى أنها وسيلة سلوكية تعيد تشكيل سلوكه وتصرفاته وتمنحه الفرصة لإعادة النظر في مسلكه الوظيفي والاجتماعي، إلا أن استجابة الجامعة لمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية من حيث إعداد القوى البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا تتحقق إلا بتوفر المقومات التالية:[9]

- التوجيه والإرشاد المهني للطلاب وأولياء الأمور لاختيار التخصصات المناسبة.
- توفير الإمكانيات اللازمة لبلوغ المستوى المنشود حتى تستطيع الجامعة أن تنوع التخصصات وتطورها بما يتماشى مع التطورات.
- إشراك قطاعات العمل في تخطيط وتنفيذ خطة التعليم.

- الربط بين خطط التعليم في مراحله وأنواعه المختلفة.
- تحديد الاحتياجات المستقبلية من القوى العاملة.

ج- البحث العلمي: يعتبر البحث العلمي أحد الوظائف الأساسية التي يستند إليها التعليم الجامعي في مفهومه المعاصر، وتزداد أهمية هذه الوظيفة في العصر الحاضر، إذ عن طريقها يمكن أن تسهم الجامعات في تشخيص مشكلات المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والكشف عنها وإيجاد الحلول العلمية المناسبة لها ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتطوير الحياة في مجتمعات هذه الجامعات، ولا يمكن أن تكون هناك جامعة بالمعنى الحقيقي إذا أهملت البحث العلمي أو لم تعطه الاهتمام الذي يستحقه، لذا فإن الجامعة يجب أن تكون لدى أساتذتها وطلابها اتجاهات قوية نحو الاهتمام بالبحوث العلمية، ويجب أن تحرص الجامعة على رسالتها في البحث العلمي وتدريب المشتغلين به، إلا أن نجاح الجامعة في تحقيق هذه الوظيفة يتطلب توفير المناخ العلمي للبحث وما يستلزمه من معدات وأجهزة وكتب ومراجع وغيرها من المصادر العلمية التي تعمل على تنمية وتدريب الباحثين والطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية[10].

د- التنشيط الثقافي والفكري: الجامعة لها دور كبير في تقدم المعرفة وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالطبقات الاجتماعية التي تؤدي إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي وذلك عن طريق دورها في تبسيط المعارف الجديدة، كما تقوم بدراسة التراث الإنساني بعلومه وفنونه وآدابه وغير ذلك من المكونات الثقافية بما يضمن استمرار العناصر الصالحة للمجتمع ويحقق استمرار الثقافة الإنسانية ويمكن الدولة من القيام على أسس من القيم الروحية والتقاليد الاجتماعية التي تدعم وتساهم في تطور المجتمع. كما أن الجامعة مركز إشعاع ثقافي نتعرف من خلاله على المشكلات الاجتماعية وتعمل على حلها[11].

04- التعليم العالي في الجزائر من النظام القديم إلى النظام الجديد (2004-2013) :

لقد شهد النظام القديم للتعليم العالي في الجزائر (النظام الكلاسيكي) خلال الفترة السابقة من الدراسة (1962-2003)،عدة نقائص سواء من الناحية الهيكلية أو التنظيمية للمؤسسات ومن الناحية البيداغوجية والعلمية للتكوين المقدم للطالب الجامعي ،خاصة في مجال الاستقبال والتوجيه وعملية تدرج الطلبة ،

والتي نوردها في النقاط التالية :

- الدخول إلى الجامعة المعتمد على التوجيه المركزي.

- يقوم النظام الكلاسيكي على نظام التدرج صعب، ومتأزم بسبب توجيه أولي غير ملائم مع قدرات الطالب،مما ينتج عنه نسبة الرسوب كبيرة.

- نظام التقييم الخاص بنظام الكلاسيكي لا يساعد على تطبيق البرامج التعليمية المستحدثة بشكل جيد ويسير.

– عروض التكوين التي يحوزها لا تتناسب مع شعب البكالوريا الجديدة.

إن هذه المشاكل والعوائق التي واجهها النظام الكلاسيكي للتعليم العالي جعلت الجزائر تطبق نظام جديد وهيكلة جديدة لهذا التعليم سنة 2004 وهو نظام (LMD) ،وذلك بغية تطويره، حيث يندرج هذا النظام الجديد في إطار إصلاح التعليم العالي، ويتكون هذا النظام من ثلاث أطوار أساسية وفيما يلي مختلف مكوناته من حيث التخصصات :

أ– طور الليسانس :

يشمل هذا الطور مجموعة من الوحدات التعليمية موزعة على عدد من التخصصات حيث يتكون هذا الطور من 06 سداسيات تضمن مرحلتين أولهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات ،وثانيهما في تكوين متخصص يندرج ضمن غايتين الأولى ذات طابع مهني تمكن الطالب من الإندماج المباشر في عالم الشغل ، أما الغاية الثانية فهي أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر .

ب– طور الماستر :

يشمل هذا الطور مجموعة من الوحدات التعليمية موزعة على 04 سداسيات ،وهو طور مفتوح لكل الطلبة الجامعيين الحاصلين على شهادة أكاديمية (شهادة الليسانس) في ذلك التخصص ،ومن مهام هذا التكوين هو التمكين من إكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد يسمح بالمرور إلى مستويات عالية من الأداء والمهارة .

ج – طور الدكتوراه :

هو الطور أو المرحلة الأخيرة من الدراسة حيث يشمل هذا الطور 06 سنوات من مهام:تحسين مستوى عن طريق البحث ، ومن أجل البحث ، تعميق المعارف في تخصص محدد [12].

05– أهداف تطبيق نظام (LMD):

في ظل الاختلالات المتعددة التي سجلت في منظومة التعليم العالي، فإن الإصلاح يرمي علاوة على تأكيد طابع المرفق العمومي للتعليم العالي، وتكريس ديمق ا رطية الالتحاق بالجامعة، إلى التكفل بالمتطلبات الجديدة الآتية: [13]

– ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي.

– تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات ما بين الجامعة وعالم الشغل.

– تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن.

– تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية لاسيما منها تلك المتعلقة بالتسامح وإحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.

– التفتح أكثر على التطو ا رت العالمية وبخاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.

– إرساء أسس الحكم الراشد المبنية على المشاركة والتشاور.

– إشراك الجامعة في التنمية المستدامة للبلاد.

ثانيا: الأمن الإنساني

01- تعريف الأمن الانساني:

طرح بلاتز رؤيته حول الأمن الفردي individual security في كتاب له بعنوان" الأمن الإنساني بعض التأملات "عام 1966، وترتكز فرضيته على أن مفهوم الأمن شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة التي تربط الجماعات والمجتمعات، أكد أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة الأفراد الآمنين، فاعتبرت أفكاره تحدي المستوى النظري للفكر التقليدي المرتكز على امن الدولة، ولم تثر أفكار بلاتز آنذاك صدى واسع بسبب البيئة الدولية وظروف الحرب الباردة ترتكز فرضية بلاتز أن مفهوم الأمن شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة التي تربط الجماعات، وأكد أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة الأفراد الآمنين، فاعتبرت أفكاره تحدي المستوى النظري للفكر التقليدي المرتكز على امن الدولة.

كما أثير موضوع الأمن الإنساني في مناقشات لمنظمات ولجان مستقلة وفي بعض المؤتمرات الدولية منها اللجنة المستقلة حول قضايا التنمية الدولية برئاسة فيلي براند 1977 وعرفت بلجنة براند Brandt comission حيث أصدرت تقريرها في سنة 1980 أكدت فيه أن المشاكل التي تواجهها البشرية لم تعد مقصورة على المشاكل التقليدية من سلم وحرب إذ توجد أنماط أخرى أكثر خطورة من جوع وفقر ، وأكد التقرير على ضرورة التغلب على الفجوات المتزايدة بين الأفراد والدول لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثم السلم العالمي.

استكشاف الموضوع الأمن الانساني في مائدة مستديرة تسمى "اقتصاديات السلام Economics of Peace‘ "، التي عقدت في كوستاريكا في يناير 1990، أنتجت المائدة المستديرة بيانًا واضحًا بأن العالم بحاجة إلى "مفهوم جديد للأمن العالمي" مع "اتجاه الدفاع وأهداف السياسة الخارجية، تغير من قلق حصري تقريبا ... إلى قلق أوسع للأمن العام لأفراد من العنف الاجتماعي والضيق الاقتصادي وتدهور البيئة "، وهذا يتطلب" الانتباه إلى أسباب انعدام الأمن الفردية والعقبات التي تحول دون تحقيق الإمكانات الكاملة للأفراد ". وضع التقرير هذه التحديات في سياق عالم ما بعد الحرب

الباردة على طول مع التركيز على الحد من الإنفاق العسكري وخلق السلام لضمان تنمية بشرية أكبر، وتخفيف الاختلالات الاقتصادية.

ولد مفهوم الأمن الانساني كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية الذي تبلور في إطار منظمة الأمم المتحدة في تقريرها الثاني لبرنامج الأمم المتحدة(PNUD) عام 1994، حول التنمية البشرية، والذي حرره كل من وزير المالية الباكستاني الأسبق محبوب الحق، والاقتصادي الهندي أمارتيا سان. يعد هذا التقرير الوثيقة التي اعتمدت مفهوم الأمن الانساني ضمن الأطر المفاهيمية، مع المقترحات واجراءات معينة نشأت بموجبها مفوضية الأمن الانساني.

نفس الفقرة يذهب تعريف واحد لاحتضان تقريبا كل الشرط المرغوب فيه: «الأمن الانساني يعني الأمن الانساني حماية الحريات الأساسية هذا يعني حماية الناس من التهديدات الحرجة والواسعة الانتشار الحالات. يعني استخدام العمليات التي تعتمد على نقاط القوة لدى الأشخاص تطلعاتهم سياسية واجتماعية وبيئية واقتصادية الأنظمة العسكرية والثقافية للبقاء على قيد الحياة".

يعرف هانز فان وادوار نيومان الأمن الانساني بأنه :"الأمن الشامل والمستدام من الخوف والنزاعات والتجاهل والفقر والحرمان الاجتماعي والثقافي والجوع ".

بحلول عام 2005، كان الأمن البشري قد تم تنظيمه موضوع تقريرين مهمين للأمم المتحدة – تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات، الأمين العام لتحديات والتغيير الصادر في ديسمبر 2004، وتقرير الأمين العام في حرية أكبر، أصدر بعد بضعة أشهر في مؤتمر القمة العالمي في سبتمبر 2005. على الرغم من الفشل في الاتفاق على عدد من القضايا، وصلت القمة إلى توافق في الآراء بشأن ثلاث مسائل ذات أهمية للأمن البشري:

- حول إنشاء لجنة بناء السلام، مع تفاصيل ليتم العمل بها بحلول ربيع عام 2006.
- في مجلس جديد لحقوق الإنسان، لاستعادة المصداقية وشرعيته.
- على مبدأ المسؤولية عن الحماية والحق في التدخل.

يقول محبوب الحق " إن الأمن الإنساني في الأساس سوف يتحقق من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة. وعلى وجه الخصوص فهناك خمس خطوات جذرية رؤية لبعث الحياة في المفهوم الجديد للأمن هي؛ تنمية بشرية يتم فيها التركيز على الإنصاف، –والقدرة على البقاء وإسهام المجتمع وسلام يضمن جدول الأعمال الأشمل للأمن الإنساني، شراكة جديدة بين الشمال والجنوب مبنية على أساس من العدل ، إعادة هيكلة الاقتصاد في إطار جديد لحكومة عالمي تتأسس على إصلاح المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ؛ ودور متنامٍ للمجتمع المدني العالمي.

يركز البعض بشكل رئيسي على التهديدات من الحروب والصراعات الداخلية، بما في ذلك التركيز في بعض الأحيان على العنف الجنائي والمنزلي ؛ يركز آخرون على التهديدات من الأمراض التي يمكن الوقاية منها ، والاقتصادية المصاعب ، أو الأزمة المالية ، تهديدات الفقر والعوز ؛ بينما تعتبر المجموعة الثالثة كليهما أنواع التهديدات غالبا ما توصف بأنها "الخوف"... وكذلك العمليات التي يقوم بها الناس حماية أنفسهم ومحمية، الأمن البشري ينقل التركيز بعيدا عن حماية حدود الدولة لحماية حياة الأفراد داخلها. النضال الرئيسي من أجل الإنسان الأمن هو تحديد القضايا ذات الأولوية دون أن يتم تبديدها.

يشكل الأمن البشري قضية ذات طبيعة عالمية، مهم للناس في كل مكان، الأغنياء والفقراء على السواء، حيث ثمة تهديدات مشتركة بالنسبة لجميع الناس مثل البطالة و المخدرات و الجريمة و التلوث و انتهاكات حقوق الإنسان، قد تختلف حدة هذه المشكلات من بلد إلى بلد، لكن جميع هذه التهديدات تظل ظاهرة متنامية؛ في البلدان المتقدمة، يشغل الطرف الأول، أي التحرر من الخوف حيزا كبيرا من تفكير الناس هناك فهم يشعرون أن ما يهدد أمنهم هو خطر الجريمة وحرب المخدرات وانتشار نقص المناعة المكتسبة وارتفاع مستويات التلوث. أما في البلدان الفقيرة، فيحتاج الناس إلى التحرر من التهديد الذي بمثله الجوع والمرض و الفقر، و أكثر المشاكل موجودة في البلدان النامية حيث يعيش أكثر من ثلث السكان تحت خط الفقر، و يعيش أكثر من بليون إنسان من سكان العالم على دخل يومي يقل عن دولار واحد[14].

02- خصائص الأمن الإنساني :

نعرج على أبرز خصائص الأمن الإنساني هي: [15]

- **ذو طابع عالمي شامل Universal**: لأن الأخطار التي يعدها تهديداُ للأمن من السهل انتشارها عالمياً.

- **متعدد الأبعاد ultidimensional**: يسعى لحماية جوانب متعددة من حياة البشر والنهوض بها، وهذه الأبعاد متكاملة ويتوقف كل منها على ضمان الآخر.

- يتمحور حول الإنسان:Human-centere : يهدف إلى تحسين نوعية حياته وضمان أمنه .

يعد الأمن البشري هو مصدر قلق عالمي. إنها ذات صلة بالناس في كل مكان، بالأغنياء الدول والفقراء و عناصر الأمن البشري مترابطة فيما بينها؛ يسهل ضمان الأمن الإنساني من خلال الوقاية المبكرة من التدخل في وقت لاحق، الأمن البشري هو محور الإنسان، انها تهتم كيف يعيش الناس ويتنفسون في المجتمع، كيف بحرية يمارسون خياراتهم العديدة، ومقدار ما يمكنهم الوصول إليه السوق والفرص الاجتماعية – وما إذا كانوا يعيشون في صراع أم في سلام.

من خلال ما تقدم عرضه الامن الانساني مبني على ركزتين أساسيتين لم تغيب احداهما عن أي تعرف قدم للأمن الانساني؛ هي التحرر من الخوف Fear From Freedom ؛ والتحرر من الحاجة Freedom from Want ، أصبح الانسان مرجعا للأمن بدلا عن الدولة في المفهوم التقليدي الذي أكدت عليه النظرية الواقعية وارتبط الأمن بالشق العسكري و الحفاظ على سلامة الترابية من مخاطر التي تهدد سيادتها ،الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في السياسية الدولية ، أصبح هنالك فواعل دولية أخرى مؤثرة في المشهد الدولي كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، الإقليمية والدولية، والشركات متعددة الجنسيات، وحتى الأفراد إضافة إلى ذلك حدوث تحول في مصادر التهديد.

03- أليات تحقيق الأمن الانساني :

نجد اتفاقاً حول تعريف المفهوم من خلال أليات تحقيق الأمن الانساني هما عنصرين أساسيين، كالآتي: [16]

1. الحماية: يتعلق بتعرض الأفراد والمجتمعات لأخطار تهددهم تهديداً بالغاً، ولحماية الإنسان من هذه المخاطر يجب الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان، وتحديد المهددات التي تهدد أمن الإنسان تهديدا خطيرا سواءً كانت هذه التهديدات تقليدية أو غير تقليدية، ثم بعد ذلك بذل مجهود حقيقي من خلال المؤسسات الوطنية حكومية وغير حكومية لحماية هذا الأمن.

2. التمكين: إن دعم تمكين الأفراد يحدث بتوفير التعليم المناسب، ووجود مناخ عام من الديمقراطية واحترام الحريات العامة مثل حرية الصحافة، وحرية الحصول على المعلومات، وحرية التنظيم، وحق المشاركة السياسية، والانتخابات الحرة، حيث إنه من المؤكد أن الناس الممكنون يستطيعون أن يطالبوا باحترام كرامتهم إذا ما تم انتهاكها، والدفاع عن أمنهم إذا ما تم تهديده.

04- الأمن الإنساني والتعليم الجامعي :

إن العلاقة بين الأمن الإنساني والتعليم واضحة جليّة. فمن المتطلبات الأساسية للأمن الإنساني تحقيق التنمية من خلال التعليم، بحيث يصبح بمقدور الفرد إطلاق طاقاته وتوفير احتياجاته المعيشية وممارسة حقوقه وواجباته.

ويقدّم التعليم القيم وطرق التعامل والمهارات الضرورية للفرد بما يمكنه من التصدي للتحديات في مجتمعاتنا المعاصرة وبناء الشخصية السويّة وتنميتها. كذلك، فإن النظام التعليمي من أهم الوسائل لنشر مفهوم الأمن الإنساني والوعي بالطبيعة العالمية لمفهوم الأمن الإنساني وذلك من خلال المناهج على المستويات التعليمية كافة. وإن النظام التعليمي أحد أهم الطرق لنشر مفهوم الأمن الإنساني. فالمدارس والجامعات والمدرسون ومراكز البحوث عليها مسؤولية في نشر الوعي بالطبيعة العالمية والكونية للأمن الإنساني على المستويات التعليمية كافة. إن وضع البرامج التعليمية والمواد التعليمية التي تأخذ بالحسبان مفهوم الأمن الإنساني ذات الصلة بالاقتصاد والاجتماع والمجتمع يمكن أن تدرس على

المستويات التعليمية كافة، بحيث يتم ذلك استنادًا إلى رؤية للجودة في التعليم كأساس للأمن الإنساني.

وإذا كان التعليم والأمن الإنسانيّ شرطين من شروط التنمية، وهما ضرورتان للأفراد حتى تتاح لهم فرصة للمشاركة في عمليات تنموية، فإنّ المعلّمين والأساتذة ينبغي لهم أن يعيشوا حالة الأمن الإنسانيّ، حتى يتمكّنوا من إنفاذ عملهم، ومعرفتهم إلى المتعلّمين بشكل مقبول ومعقول، وليؤثّروا في المجتمع المحيط، وفي المجتمع الإنسانيّ فعْلَ تنميةٍ. ولا بدّ لنا من أن نتذكّر أنّ فاقد الشيء لا يعطيه، فإذا كان المعلّم / الأستاذ الجامعيّ مفتقرا إلى الحرّيّة أو الديمقراطية، أو كان منقوص الحقوق، أو معطّلها، أو مؤجَّلها، فإنّه سيتعذّر عليه أن ينشئ طلبة يتمتعون بما يفتقر هو إليه.

وقد يكون من أسباب إعاقة إيصال العلم والمعرفة للطلاب تلك الانتقاصات والاختلالات التي تلحق أمن الأساتذة، إذ يكون الأستاذ منشغلا، أو مشتّتا، أو مراقَبا، أو متحسِّبا، أو حذِرا، أو ملاحَقا، أو مفتقرا لما هو ضروريّ أو حيويّ له، أو مريضا، أو مُصادَر الحريةِ، أو غيرَ آمن على حقوقه الفكرية، أو جائعا، أو متأثّرا بخلل بيئيّ، أو مهدّدا، أو خائفا على أسرته، أو غير قادر على كفايتهم ورعايتهم كما ينبغي، ...إلخ.

ولا يقتصر التطلّع إلى توافر الأمن الإنسانيّ للأساتذة على عوامل تأثير ذلك في العملية التعليمية، أي الأثر في الآخرين، ولكنّ البحث ينطلق من مبدأ الحقّ الأمنيّ، فالأساتذة من حقّهم، بوصفهم أناسا، إن يتمتعوا بالأمن الإنسانيّ بكافة جوانبه ووجوهه.

هذا فضلا عن فكرة اجتماعية تبالغ في التقديرات حول حياة الأكاديميين، وترى أنهم يحصلون على دخول عالية مقارنة بما يستحقون، مقابل صورة قاتمة وأحاسيس بالظلم، يُسِرُّها الأكاديميون أحيانا ويعلنونها في أحيان أخرى، وهي تقترن بواقع يتراجع باستمرار في سويّة حياتهم الاقتصادية، ومستوى عيشهم، ورفاههم، وتطلّعاتهم[17].

الخاتمة :

يعد الأمن القومي من أهم القضايا التي شغلت تفكير الأمم و الحكومات على مر العصور فتوفير الأمن على نسبيته يشير إلى نجاح السياسة الخارجية للدولة و قدرة أجهزتها المختصة على حماية أراضيها ومواردها و ثرواتها و مصالحها العليا و تحقيق أهدافها وغاياتها المرسومة وحمايتها من الأخطار و التهديدات الداخلية و الخارجية التي تعرقل تنفيذ هذه الأهداف.

فالأمن القومي لأي دولة يعد ضرورة أساسية لتحقيق التنمية و عنصرا لا غنى عنه لتحقيق تقدمها ورفاهيتها وحماية مكتسباتها و إنجازاتها الحضارية و إذا كان الأمن قد نشأ كضرورة اجتماعية لاستقرار المجتمع وحمايته فإنه يعد وسيلة أيضا لحفظ كيان الدولة و سيادتها و مصالحها العليا وعليه فإن الدولة التي يغيب عنها الأمن و الاستقرار تفقد مقومات وجودها و سيادتها و تعمها الفوضى و ينهار نظامها الاجتماعي.

لذا تأتي صيانة الأمن القومي في ولويات الأهداف القومية التي تسعى الدول لتحقيقها أيا كان حجمها أو درجة تقدمها فتعرض الأمن القومي للخطر ينقص من سيادة الدولة و حقوقها و سلامة أراضيها و مواطنيها مما يهدد كيانها ووجودها لذا تحرص الدول على امتلاك القوة القادرة على تحقيق هذه الأهداف.

قائمة المراجع :

01- عبد العزيز الغربي صقر: الجامعة والسلطة (دراسة تحليلية)، الدار العالمية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005، ص ص 49-50.

02- الأخضر عزي، نادية إبراهيمي: دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم، 2016، ص412.

03- عربي بومدين، دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية (الفرص والقيود)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، ص 249.

04- عبد العزيز الغربي صقر: مرجع سابق، ص ص 50-51.

05- وفاء محمد البرعي، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2002، ص ص 300- 301.

06- طارق عبد الرؤوف محمد عامر: تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العلمية الحديثة، 2007، ص ص 6- 7.

07- طارق عبد الرؤوف محمد عامر: مرجع سابق، ص 7.

08- عربي بومدين: مرجع سابق: ص ص 251.

09- عبد العزيز الغربي صقر: مرجع سابق، ص ص 59- 60.

10- عبد العزيز الغربي صقر: مرجع سابق، ص ص 61- 62.

11- عبد العزيز الغربي صقر: مرجع سابق، ص ص 62- 63.

12- www.jornal.cylearians.org

13- بلخير عمر: واقع إصلاح التعليم في الجزائر(دراسة تحليلية)،كلية العلوم الإنسانية،جامعة مولود معمري،الجزائر، ب ت ، ص07.

14- بومدين وسيلة : واقع الأمن الإنساني في المنطقة العربية-بعد الحراك الإجتماعي ، ملتقى دولي حول صناعة المستقبل في السياسات العربية ، جامعة تلمسان ، الجزائر، ص 3-5 .

15 – بومدين وسيلة : مرجع سابق، ص6.

16- بومدين وسيلة : مرجع سابق ، ص 7.

17- مصلح النجار وآخرون : الأمن الإنساني للأكاديميين، دراسات، العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 48، العدد4، ملحق 1، 2021، ص 544.